



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي



جمعية معهد تضامن النساء الأردني
Solidarity Is Global Institute-JO

مشروع مقدم للاتحاد الاوربي تحت بند سيادة القانون والحق بمحاكمات عادلة

إسم المشروع: نحو سيادة قانون ومحاكمات عادلة وقضاء المراعي للنوع الاجتماعي

مدة المشروع:

36 شهرا.

إطار التنفيذ الجغرافي:

كافة محافظات المملكة (12 محافظة).

الفئة المستهدفة:

النساء المحكومات بالاعدام.

النساء الموقوفات إداريا.

ممارسي المهن القانونية، مثل (المحامين، القضاة، الشرطة، الرقابة القضائية، المعدين العاميين...).

قيادات دينية.

مؤسسات المجتمع المحلي.

مسؤوليون حكوميون.

الهدف العام:

ضمان حصول النساء على: محاكمات عادلة، حقوق متساوية أمام السلطة القضائية، وحماية حقوقهن في سيادة القانون.

الهدف الخاص:

تعزيز الحق في محاكمة عادلة وسيادة القانون من منظور النوع الاجتماعي، مع التركيز على ثلاثة مجالات خلال عمر المشروع، وهي عقوبة الإعدام، ورصد المحاكم والقضايا الخاصة، والتوقيف الإداري. من خلال:

- الدعوة والحشد إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والاستعاضة عنها بعقوبات بديلة أخرى .
- إنشاء مصدر للبيانات والمعلومات حول المحاكمات المراعية للنوع الاجتماعي.
- الدعوة والحشد إلى قضاء مراعي للنوع الاجتماعي.
- رفع الوعي وبناء قدرات ممارسي المهن القانونية عن الممارسات والأدوات القانونية المراعية للنوع الاجتماعي.
- متابعة وتقديم الدعم القانوني للنساء في بعض القضايا الخاصة .
- الدعوة إلى إيجاد حلول مبتكرة للاستعاضة عن التوقيف الإداري للنساء كإجراء حماية.
- الدعوة إلى إدخال تعديلات / تحديثات على السياسات والتشريعات من أجل قضاء أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي

- تطوير وتقديم اقتراحات لتشريعات بشأن عدة قضايا من منظور النوع الاجتماعي، مثل: (العقوبات البديلة، السوار الإلكتروني، وإلغاء السجن على الدين كما هو منصوص عليه في القانون الدولي ... الخ).
- الدعوة إلى الالتزام بقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للنساء (قواعد بانكوك).
- تشجيع الجهات الرسمية على تبني الأفكار والمقترحات التي تساهم في دعم هذه المجموعات، مثل إنشاء ملاجئ متخصصة للمحتجزات الإداريات، إلى جانب الموافقة والدعم للبرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

الأنشطة:

- عدة موائد مستديرة مع أصحاب علاقة (لجمع المعلومات والخروج بورقة موقف).
- زيارة نزيلات السجون المحكومات بالاعدام.
- إجراء دراسة/ ورقة موقف حول الوضع الحالي للقضاء الحساس للنوع الاجتماعي.
- تطوير وتكييف أدلة تدريبية ومواد تدريبية لدورات تدريب المدربين.
- تقديم دورات تدريب مدربين لممارسي المهن القانونية حول الاجراءات القضائية الحساسة للنوع الاجتماعي.
- تقديم دورات تدريب مدربين للمتطوعين ودارسي القانون حول الرقابة على المحاكمات من منظور النوع الاجتماعي.
- إصدار بيانات صحفية وأوراق موقف، بمحتوى ومعلومات حول المحاكمات العادلة من منظور النوع الاجتماعي، كجزء من حملة حشد التأييد.
- حملة رفع وعي حول سيادة القانون، حكم الإعدام، والحق في محاكمة عادلة، في مناطق المملكة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية، في (شمال، وسط، جنوب) المملكة.
- حملة رفع وعي حول آثار وبدائل التوقيف الإداري في مناطق (شمال، وسط، جنوب) المملكة. وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية.
- مراقبة المحاكمات من منظور النوع الاجتماعي في بعض القضايا الخاصة التي تخص النساء.